وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

نظم المعلومات الضريبية واثرها على العوائد

بحث مقدم الى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في الدراسات المالية والمصرفية

تقدمت به الطالبة

رقية جاسم عباس

أشراف الاستاذ

م . م علي غانم شاكر

٢٠١٨ م ١٤٣٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

صدق الله العظيم

الزمر آية : ٩

إهداء

الى من كلله الله بالهيبة والوقار ،،،، الى من علمني العطاء بدون انتظار

الى من احمل اسمه بكل افتخار ،،،، ارجو من الله ان يمد في عمرك لترى ثماراً قد

حان قطافها بعد طول انتظار ،،،،،،،،،،،،،،،،،، والدي العزيز

الى ملاكي في الحياة ،،،، الى معنى الحب والى معنى الحنان و

التفاني الى بسمة الحياة وسر الوجود ،،،،، الى من كان دعائها سر نجاحي

امي الحبيبة

الى سندي وقوتي وملاذي بعد الله ،،،،، الى من اثروني على انفسهم

الى من علموني علم الحياة ،،،،،،الى من اظهروا لي ما هو اجمل من الحياة

اخوتي

الى من كانوا ملاذي وملجأي ،،،، الى من تذوقت معهم اجمل اللحظات

الى من سأفتقدهم واتمنى ان يفتقدوني ،،،، الى من جعلهم الله اخوتي

بالله واحببتهم بالله ،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،طلاب قسم العلوم المالية والمصرفية

كلمة شكر وتقدير وعرفان

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الدراسية في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب جامعة القادسية مع اساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد وقبل أن نمضي نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الاهداء	ب
الشكر و التقدير	ج
المحتويات	د
المستخلص	١
المقدمة	٢
المبحث الاول	
منهجية البحث	٣-٤
البحث الثاني **الاطار النظري للبحث**	
طبيعة نظام المعلومات الضريبة	٥-٨
العوائد الضريبة	٨-١٢
المبحث الثالث الجانب العلمي	
وصف الاستبيان	١٣
عرض نتائج الاستبانة	١٤-١٩
اختبار فرضية البحث	١٩
البحث الرابع	
الاستنتاجات	٢٠
التوصيات	٢٠-٢١
المصادر	٢٢ - ٢٣

نظم المعلومات الضريبية وأثرها على العوائد

(دراسة ميدانية في الهيئة العامة للضرائب / فرع الديوانية)

المستخلص

يهدف البحث إلى دراسة نظم المعلومات الضريبية ومدى تأثيرها في زيادة العوائد الضريبية، والتعرف على مدى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المستعملة حالياً من لدن السلطة الضريبية في توفير المعلومات المفيدة عن دخول المكلفين الخاضعة للضريبة وفي دعم وإسناد إجراءات التحاسب الضريبي معهم. لقد تم جمع بيانات البحث بوساطة استمارة استبيان تم توزيعها على مجموعة من منتسبي الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية من مدراء، ومعاونين، ومسؤولي شعب، ومخمنين، ومدققين، وموظفين عينة الدراسة. وتوصل البحث إلى عدد من النتائج من أهمها وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نظم المعلومات الضريبية وبين العوائد الضريبية. وان نظم المعلومات الضريبية تؤثر في العوائد الضريبية.

المقدمة :

تعد الضريبة قضية مهمة وحيوية في حياة الشعوب والدول لسببين رئيسين، الاول انها تشكل الاداة المالية الرئيسة التي يمكن من خلالها توفير الاموال اللازمة لتمويل نفقات الموازنة العامة للدولة. والثاني انها تعتبر واحدة من أهم وسائل التدخل المباشر للدولة للتأثير في حركة الاقتصاد والمجتمع لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية عامة تجسيداً لإنموذج الرفاهية الذي تسعى لتحقيقه كل دولة.

انتهيئة المعلومات الضريبية يعد أحد المجالات الحيوية التي تلقى اهتماماً بالغاً من لدنالسلطة الضريبية بسبب حاجتها الى المعلومات المفيدة (الملائمة والصادقة) لتحقيق ادارة كفؤة وفاعلة يمكن من خلالها العمل على تحسين واقع العوائد الضريبية. إذ ان زيادة العوائد الضريبية يتطلب وجود نظم معلومات ضريبية تهتم بجمع البيانات الخاصة بالمكلفين على مستوى البلد ومعالجتها وتوصيلها بشكل معلومات لحصر دخول المكلفين الخاضعة للضريبة ولتحسين اجراءات التحاسب الضريبي.

المبحث الأول

منهجية البحث

١- مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود نظم معلومات ضريبية متكاملة وموحدة لدى الهيئة العامة للضرائب يمكن الاعتماد عليها في العمل الضريبي مما يؤثر سلباً على العوائد الضريبية نتيجة استخدام بعض النظم والاساليب البسيطة في توفير المعلومات المفيدة سواء في عملية الحصر الضريبي للمكلفين أو اجراءات التحاسب الضريبي.

وعلى هذا الاساس يمكن طرح مشكلة البحث من خلال السؤالين الاتيين:-

١- هل هناك نظم معلومات ضريبية متكاملة لدى السلطة الضريبية عن المكلفين؟

٢- هل يؤدي اعتماد نظم المعلومات الضريبية الى تحسين واقع عملية الحصر الضريبي للمكلفين واجراءات التحاسب الضريبي معهم؟

٣- هل تؤثر نظم المعلومات الضريبية من خلال المعلومات التي توفرها الى موظفي الهيئة العامة للضرائب (مخمنيين ومدققيين) الى زيادة العوائد الضريبية.

٢- أهمية البحث:

يستمد البحث اهميته من خلال ما يأتي:-

١- كشف مواطن الخلل والضعف في نظم المعلومات الضريبية المستعملة في الهيئة العامة للضرائب.

٢- دراسة وتقويم اجراءات حصر المكلفين والتحاسب الضريبي معهم.

٣- تحديد مدى تأثير نظم المعلومات الضريبية في تحسين واقع العوائد الضريبية من اجل تمويل النفقات العامة بشكل ينعكس ايجاباً على الرفاهية الاجتماعية للمواطنين.

٣- أهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق عدد من الاهداف الرئيسة من أهمها ما يأتي:-

١- التعرف على نظم المعلومات الضريبية المستعملة من لدن الهيئة العامة للضرائب.

٢- تسليط الضوء على مفهوم الضريبية وخصائصها واهدافها وأهم قواعدها.

٤- بيان مدى تأثير نظم المعلومات الضريبية في زيادة العوائد الضريبية.

٤-فرضية البحث:

يعتمد البحث على فرضية العدمية(الهندية) الاتية :-

١- لاتوجد علاقة ارتباط ذات دلالة أحصائية بين نظم المعلومات الضريبية والعوائد الضريبية.

٥-طريقة البحث:

يتألف هذا البحث من جزئين: نظري وتطبيقي. يناقش الجزء النظري بإيجاز طبيعة نظم المعلومات الضريبية، ودورها الفاعل في مساعدة السلطة الضريبية على اداء واجباتها، وتحقيق اهدافها عن طريق تهيئة المعلومات اللازمة عن أنشطة المكلفين كافة، وتحديد دخولهم الخاضعة للضريبة لأغراض التحاسب الضريبي بما يحقق ذلك وفرة في حصيلة العوائد الضريبية. أما الجانب التطبيقي للبحث فقد تضمن دراسة آراء عينة من موظفي الهيئة العامة للضرائب / فرع الديوانية للتعرف على دور نظم المعلومات الضريبية في زيادة العوائد الضريبية. ولغرض تحقيق اهداف البحث واختبار فرضيتيه الرئيستين تم تعميم استمارة استبيان تتكون من محورين تناول المحور الاول نظم المعلومات الضريبية، اما المحور الثاني فقد تناول العوائد الضريبية.

٦-حدود البحث :-

أ- الحدود المكانية : تمثل الحدود المكانية بالهيأة العامة للضرائب / فرع الديوانية .

ب- الحدود الزمنية : اقتصرت فترة الدراسة الفترة في البحث على الفترة الزمنية من ٢٠١٧/١٠/١ ولغاية ٢٠١٨/٤/١

المبحث الثاني

الإطار النظرية للبحث

أولا- طبيعة نظام المعلومات الضريبية

تشكل المعلومات الضريبية مورداً مهماًوعاملاً فاعلاً في مساعدة السلطة الضريبية على تحقيق أهدافها والتي من أهمها، المكلفين المشمولين بالضريبة والمعلومات الضريبية الخاصة بهم من أجل احتساب الضريبة المتحققة عليهم لتمويل النفقات العامة للدولة، إذ إن الدعم المعلوماتي مهم جداً لنجاح العمل الضريبي.

وتعد نظم المعلومات الضريبية الجزء الاساس والمهم في انجاز العمل الضريبي بكفاءة وفاعلية، إذ انها تساعد على حصر وتجميع البيانات من مصادر داخل الهيئة العامة للضرائب وخارجها، ثم يقوم بمعالجة هذه البيانات وتحويلها الى معلومات مفيدة تستخدم لتحديد دخول المكلفين الخاضعة للضريبة واجراء عمليات التحاسب الضريبي. ولدى تتبع أدبيات نظم المعلومات الضريبية نجد العديد من التعاريف التي تعكس تجارب الباحثين وخبراتهم.

لقد عرف (عبد،٢٠١١ :٤٤) نظام المعلومات الضريبية بأنه "نظام قائم بذاته يتكون بدوره وككل نظم المعلومات الاخرى من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة، بهدف توفير المعلومات المفيدة للإدارة، وبما يخدم تحقيق اهدافها".

كما عرف (موسكوف، ١٩٨٩: ٢٥) نظام المعلومات الضريبية بأنه "عبارة عن احد مكونات التنظيم الضريبي الذي يختص بجمع البيانات الضريبية الملائمة وتبويبها ومعالجتها وتحليلها وتوصيلها، لاتخاذ القرارات للأطراف الخارجية منها والداخلية".

كذلك عرف (الزهيري،٢٠٠٧: ١٥) نظام المعلومات الضريبية بأنه "مجموعة من العمليات التي تقوم بها الإدارة الضريبية في معالجة البيانات الضريبية وتحويلها المعلومات ضريبية بعد إنجاز مجموعة من الإجراءات المتعلقة بجمع وتصنيف وخزن البيانات لأغراض إجراء التحاسب الضريبي بموجبها للتوصل الى صياغة بيان بالموقف الضريبي للمكلف".

وبطبيعة الحال لا يوجد نظام معلومات ضريبي واحد يتوافق مع البلدان كلها لهذا وجب على كل بلد إنشاء نظام معلومات ضريبي يتوافق مع احتياجاته للمعلومات الخاصة به وبأفضل الطرق الممكنة. ويشير (عبد،٢٠١١: ٤٣) إلى أنه من أجل انشاء نظام معلومات ضريبي ينبغي مراعاة العوامل الاتية:-

١- طرائق جمع البيانات: الاساليب المستعملة للوصول الى البيانات الضريبية عن مصادر دخول المكلفين.

٢- الدقة: ان تكون البيانات التي يتم الحصول عليها دقيقة ومعدة بشكل صحيح.

٣- العمر الزمني للبيانات: تتسم البيانات بالحداثة ومن ثم القدرة على تجميعها وفرزها ومن ثم توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرار الضريبي.

٤- التكامل: توافر قدر كافٍ من المعلومات الضرورية بالنسبة للحصر الضريبي.

٥- الايجاز: أن تكون المعلومات موجزة وعلى وفق الانشطة المخطط لها.

٦- توافر المعلومات: أن تكون المعلومة متوافرة ومن السهل الحصول عليها.

١- عناصر نظم المعلومات الضريبية:

تعد نظم المعلومات الضريبة نظم قائمة بذاتها، تتكون بدورها من مجموعة من العناصر تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتفاعلة. إذ تشمل نظم المعلومات الضريبية كغيرها من نظم المعلومات على العناصر الاساسية الاتية:

أ- المدخلات (البيانات):

إذ تتمثل المدخلات بالبيانات والتي يقصد بها "تلك الحقائق أو الرسائل أو الاشارات غير المبوبة وغير المنظمة وغير المفسرة مثل الارقام أو الرموز أو الاحصاءات الخام التي لا علاقة بين بعضها والبعض.

ب – عمليات المعالجة:

وتتجسد بالاجراءات التي تسهم في تحويل المدخلات (البيانات) الى مخرجات (معلومات). ان تصميم عمليات المعالجة تعتبر من المسائل التي قد تحتاج الى مهارات فنية عالية جداً لكي تنسجم مع نوعية البيانات المدخلة وفي الوقت نفسهتؤدي الى المخرجات الملائمة. فبعد تسلم البيانات من المصادر الداخلية والخارجيةالمختلفة يتم معالجتها بموجب مجموعة من النظم الفرعية والذي يعمل كل منها على وظيفة معينة داعمة للنظام الاساس والمتمثلة بنظم المعلومات الضريبية

ج - المخرجات (المعلومات):

تختلف المعلومات عن البيانات في أن المعلومات تساعد السلطة الضريبية على إتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب. والمعلومات الضريبية هي عبارة عن"المنتج النهائي لنظام المعلومات الضريبية والمتمثلة بتحديد المكلفين ومقدار ايراداتهم ومصروفاتهم السنوية وما يتمتعون به من سماحات واعفاءات ضريبية لتحديد دخولهم الخاضعة للضريبة والتي تستخدم لأغراض التحاسب الضريبي".

د - التغذية العكسية:

تعني مخرجات النظام التي تعاد اليه ثانية كمدخلات، وتستخدم للبدء أو لتغيير العمليات داخل النظام ولا يمكن أن نتصور أي نظام يعمل بدون تغذية عكسية تعمل على تحسين عمل النظام وتطويره وتصحيح مساراته (الحسون والقيسي،١٩٩١: ٢١).

٢- **نظم المعلومات الخاصة بالسلطة الضريبية**:

على الرغم من ان السلطة الضريبية لها دور في النهوض بمهمة التشريع الضريبي، ألا أنها لا تستطيع النهوض بهذه المهمة وتحقيق المستوى المطلوب من الفاعلية في تحقيق اهدافها مالم يكن لها نظم معلومات ضريبية كفؤة وفاعلة تزودها بالمعلومات التي تحتاجها في عملية التحاسب الضريبي كالمعلومات الخاصة بحصر المكلفين الجدد أو معلومات عن العقود المبرمة مع التجار المجهزين والمقاولين وعن المشتريات والمبيعات وعن التصاريح الكمركية الخاصة بالاستيراد والتصدير. إذ تستطيع السلطة الضريبية بوساطة هذه المعلومات من حصر جميع مصادر دخل المكلفين وتقديرها بالإضافة الى التعرف على عناوين سكنهم وعناوين محلات عملهم بهدف التقليل من عمليات التهرب الضريبي التي قد تحصل من قبل المكلفين لان هذه المعلومات سوف تساعد السلطة الضريبية في اكتشاف المخالفات الضريبية ومحاسبة المكلفين

عن جميع مصادر دخولهم الخاضعة للضريبة والتي قد يحاولون اخفاء بعض منها اذا تيقن لهم عدم وجود نظم معلومات ضريبية كفؤة وفاعلة لدى السلطة الضريبية، وبالتالي تكون عملية تحصيل الضرائب المتحققة على المكلفين فاعلة بسبب كفاءة نظم المعلومات الضريبية لدى السلطة الضريبية مما يؤدي ذلك الى زيادة الايرادات الضريبية. وتمتلك الهيئة العامة للضرائب مجموعة من نظم المعلومات الضريبية المتنوعة بسبب تعدد وتنوع اهداف كل منها. إذ لا يوجد نظام معلومات واحد يحقق اهداف السلطة الضريبية بل هناك نظم معلومات متعددة مترابطة ومتفاعلة مع بعضها البعض من أجل تحقيق الاهداف التي تسعى السلطة الضريبية الى تحقيقها.

وتبرز اهمية نظم المعلومات بشكل مهم لدى السلطة الضريبية في العراق بسبب اتساع الانشطة الاقتصادية المختلفة وتزايد عدد المكلفين. ولكن بالرغم من تلك الاهمية لنظم المعلومات في مجال العمل الضريبي، الا أن هنالك مساحات مهمة في مجال التحاسب الضريبي لا زالت بحاجة لان تتم تغطيتها بنظم معلومات من خلال الحاسوب أهمها:-

١- البيانات والمعلومات المالية التي صرح بها المكلفون ضمن اقراراتهم الضريبية السنوية مثل المشتريات والمبيعات والايرادات والمصروفات والارباح وغيرها.

٢- البيانات المالية التي يتم تجميعها من تحليل المشتريات والمبيعات ذات المبالغ المهمة لمختلف شرائح المكلفين.

٣- البيانات المتعلقة بضريبة العقار لأن تطوير نظم المعلومات في مجال ضريبة العقار من شأنه تقديم خدمات اسناد مهمة للسلطة الضريبية وبالتالي رفد الخزينة العامة بالاموال لتغطية بعض النفقات العامة.

ثانياً :- العوائد الضريبية

تعد العوائد الضريبية من أهم مصادر الايرادات العامة للدولة في العصر الحديث. ولا ترجع أهمية هذا المصدر لكبر حجمه المطلق والنسبي إذا ما قورن بغيره من مصادر الايرادات الاخرى، وإنما لمدى تأثير الضرائب على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات. فالضرائب من أهم أدوات السياسات المالية العامة التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية ولهذا أخذ مفهوم الضريبة مكانة مهمة في دراسة علم المالية العامة. كما انها تعد من الوسائل المهمة في تنشيط وتحفيز

الاستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أو اجنبية كونها تلعب دوراً هاماً في تحديد قرارات الاستثمار.

١- مفهوم الضريبة وخصائصها :

تعد الضريبة من أهم مصادر التمويل للخزينة العامة، ويتم تحصيلها من الاشخاص مساهمة منهم في تدبير المال العام اللازم للإنفاق لتسيير مرافقها العامة، وتحقيق النفع العام، فضلاً عن كونها عنصراً مهماً من عناصر إيرادات الدولة في حالة الاقتصاد الحر.

يعرف (نور وآخرون،٢٠٠٣ : ١٣) بأنّ الضريبة "فريضة مالية إلزامية تفرضها الدولة على وفق قانون، أو تشريع معين، وتحصل من المكلفين دون مقابل مباشر لتتمكن الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق الأهداف التي تسعى الدولة إليها".

ويثير (الوادي، ٢٠١٠ : ٥٠) بأنّ الضريبة " أقتطاع مالي من دخول، وثروات أفراد المجتمع تقوم به الحكومة جبراً من أجل تحقيق الخدمات العامة التي تقدمها الدولة دون أن يكون هناك عائد مباشر للفرد".

وتتميز الضريبة عن غيرها من الايرادات بعدة خصائص تطرق اليها الكثير من الكتاب،وهي كالاتي:-

أ - الضريبة فريضة نقدية:

الاصل في الضريبة أنها مبلغ من النقود أي أنّها أقتطاع نقدي. فوجود النقود يسهل في كثير من الاحيان تقدير أعباء، وتكاليف المكلف بدفع الضريبة، فضلاً عن سهولة جبايتها، وإنخفاض تكاليفها قياساً بالضريبة التي تدفع عيناً. إذ يترتب على الدفع عيناً تكاليف باهضة قد تفوق حصيلة الضريبة تتمثل في النقل، والخزن، وخطر إنخفاض قيمتها نتيجة التلف، وتغيير قيمتها السوقية مع مرور الوقت (احمد، ٢٠١٢: ٧٤).

ب - الضريبة فريضة قانونية:

إن الضريبة شكل من أشكال إبراز،وإظهار سيادة الدولة. فليس للفرد من خيار في دفع الضريبة بل هو مجبر على دفعها الى الدولة بغض النظر عن أستعداده، أو رغبته في الدفع. فإذا ما سولت له نفسه التهرب، أو الامتناع عن دفع الضريبة يقع تحت طائلة العقاب، وحصلت الدولة على حقها بالحجز على أموال المكلف،واستعمال طرائق التنفيذ الجبرية، لما لدين الضريبة من أمتياز على أموال المكلف كافة (دراز وأبودوح، ٢٠٠٦: ٨٥).

ج - الضريبة فريضة بدون مقابل:

إن المكلف الذي يدفع الضريبة لا يتمتع بمقابل محدد من لدن الدولة حين دفعها (الجنابي، ٢٠٠٩: ١٣٧). فالضريبة تدفع من لدن المكلف بوصفه عضواً متضامناً في المجتمع يلتزم بالمساهمة في الأعباء والتكاليف العامة للدولة. لذلك لا يحق للمكلف ان يطلب من الدولة ان تقدم له نفعاً خاصاً، أو مباشراً لقاء دفعه الضريبة التي يلتزم بها سواء كان هذا النفع بصورة خدمة أم أي شيء آخر. وهذا لا يعني أن المكلف بدفع الضريبة لا يفيد من خدمات الدولة العامة، وإذا افاد منها يكون ذلك بوصفه عضواً في المجتمع، وليس بوصفه من دافعي الضريبة. لذا فإن الالتزام بالضريبة يعتمد على مدى قدرة الشخص على الاسهام في تغطية الاعباء، والتكاليف العامة للدولة، وليس على مدى تمتعه بالخدمات، أو المنافع العامة (خصاونه، ٢٠١٠: ٨٥).

د - الضريبة تدفع بصفة نهائية:

ويعني ذلك ان المكلفين بدفع الضريبة ليس لهم الحق في أسترداد المبالغ التي دفعوها للخزينة العامة للدولة كضريبة ولا المطالبة بفوائد عنها باستثناء الحالة التي يدفع فيها المكلف مبلغاً يزيد عن مقدارها. إذ يحق له عندها مطالبة السلطة الضريبية بردها، وفي هذه الحالة تختلف الضريبة عن القرض العام إذ يتم أسترداده مع فوائده من لدن المقرض ضمن شروط، وقيود أصدارات الدين العام (العلي،٢٠٠٩: ١٢٧). فنجد أن الفرد ينتفع بالخدمات التي تقدمها الدولة لصالح فئات الشعب عن طريق مرافقها العامة المختلفة ، لاسيما وأن الدولة تستعمل حصيلة الضرائب وإيراداتها الأخرى لتسيير هذه المرافق .إلّا أن الشخص يتمتع بهذه الخدمات ، كالدفاع ، والأمن ، والقضاء ... الخ ليس بوصفه مكلفاً بأداء الضريبة ،بل لكونه فرداً من أفراد المجتمع ،وهذه المنفعة ليست حكراً عليه وحده ، ولكنها تمس المواطنين داخل المجتمع كافة (محرزي،١٧:٢٠٠٤).

هـ - الضريبة تحقق النفع العام:

تستعمل الضريبية كوسيلة لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وذلك لخدمة افراد المجتمع، فضلاً عن إنها تسعى الى تغطية النفقات العامة للدولة التي تحتاج اليها لتسيير مرافقها العامة (الفريجات،٢٠٠٩: ١٧) .

٢- الأهداف الاساسية للضريبة:

تحقق الضريبة عدداً من الاهداف العامة من أهمها ما يأتي:

أ- الاهداف المالية:

يُعد الهدف المالي من أهم الاهداف الأساسية، والرئيسة للدولة. وتتضمن حاجة الدولة دائماً تهيئة أكبر حصيلة من الضرائب لتغطية نفقاتها العامة المتزايدة، والناجمة من تزايد الخدمات التي تقدمها للمجتمع، وتوسعها في دعم المشاريع الانمائية الملحة (ابو حشيش،٢٠٠٤: ٢٨).

ب - الاهداف الاجتماعية:

تُعد الضريبة وسيلة مهمة في تحقيق مجموعة من الغايات الاجتماعية، والتي من أهمها ما يأتي:

أ- إعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع: إذ تعمل الدولة على تحقيق التوازن الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي، وتقليل حدة التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة، وعدم تمركز الثروات في أيدي عدد قليل من أفراد المجتمع، وذلك بفرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة، وتخفيف العبء الضريبي على أصحاب الدخول المحدودة (علوان والزياني، ٢٠٠٨: ٨٥).

ب- تنظيم النسل في المجتمع: إذ تستعمل الضريبة كوسيلة لزيادة عدد السكان في الدول التي تُعاني من قلة نفوسها، وذلك بفرض ضريبة على العزاب لدفعهم على الزواج (الواسطي، ١٩٧٣: ١٦٥). أو منح أعفاء ضريبي عن كل طفل في الاسرة لغرض تشجيع النسل كما هو الحال في بلدان أوربا، والبلدان الاسكندنافية، والبلدان العربية (عفانه وآخرون، ٢٠٠٤: ٨). وفي المجتمعات التي تعاني من الكثافة السكانية العالية يتم فرض ضريبة على كل طفل يولد بعد عدد معين من الأطفال على مستوى المكلف الواحد كما في الصين والهند (الفريجات،٢٠٠٩: ١٨).

ج- الحد من بعض الظواهر، والعادات الاجتماعية السيئة: هناك الكثير من الظواهر الاجتماعية السيئة السائدة في المجتمع، والتي ينبغي ان تفرض عليها ضرائب مرتفعة بقصد التخلص الجزئي، أو الكلي منها مثال ذلك الخمر، والسجائر، وغيرها (سمحان وآخرون، ٢٠١٠: ٩١).

ج - الاهداف الاقتصادية:

تعد الاهداف الاقتصادية من أهم الاهداف الضريبية في عصرنا الحاضر، والتي تتمثل بتحقيق التوازن الاقتصادي، والتعجيل بالتنمية الاقتصادية كإحدى أدوات السياسية المالية (العلي،٢٠١١: ١٢٣). فالضريبة لا تستقطع دون أن تُثير إنعكاسات على الاستهلاك، والانتاج، والادخار، والاستثمار. لذلك تقوم الدول باستعمال الضريبة لتوجيه سياستها الاقتصادية، ولحل الأزمات التي قد تتعرض لها (الخطيب وطافش،٢٠٠٨: ٢٦). فقد أتخذت الضريبة منذ زمن بعيد كأداة لدعم

الصناعة الوطنية بإتباع سياسة الحماية الكمركية بفرض الضرائب العالية على السلع الاجنبية المستوردة من الخارج، والتي يوجد ما يماثلها من السلع الوطنية حتى تتمكن من منافسة هذه الصناعات الاجنبية (الواسطي، ١٩٧٣: ١٦٤)

٣- القواعد الاساسية لفرض الضريبة:

يقصد بقواعد الضريبة هي تلك القواعد، والاسس التي يتعين على المشرع المالي مراعاتها عند فرض الضريبة. لذا فأنّه للحكم بجودة أي نظام ضريبي ينبغي أن تتوافر فيه القواعد الآتية:-

أ- قاعدة العدالة (المساواة):

تعني قاعدة العدالة أن يقوم كل مكلف بالمساهمة في التكاليف، والأعباء العامة للدولة طبقاً لمقدرته التكليفية النسبية. ومن ثم فإنّ الالتزام بدفع الضرائب ينبغي إن يتماشى مع مبدأ القدرة على الدفع. فمن يحصل على دخل وافر، يحصل بالمقابل على حماية الدولة له، ولنشاطه التجاري فعليه إن يسهم في نفقات الدولة بقسط أكبر مما يسهم به المكلف الذي لا يحصل؛ إلّا على دخل قليل، ومن لا دخل له يعفى من دفع الضريبة. وقد أخذت أغلب التشريعات الضريبية المعاصرة بفكرة قاعدة العدالة، وما تطبيق الضريبة التصاعدية، وإقرار الإعفاءات العائلية، والحد الأدنى من الدخل المعفى من الضريبة إلّا صور لمبدأ العدالة. (الخطيب وشامية، ٢٠٠٣ :١٥٨).

ب - قاعدة اليقين:

ترتبط هذه القاعدة بمدى وضوح الضريبة بشأنالفرد الملتزم بدفعها، ومن ثم فأنّ هذه القاعدة تقتضيبأن تكون الضريبة واضحة تمام الوضوح أمام المكلف، والهدف من ذلك هو حماية دافع الضريبة. فالضريبة ينبغي ان لا تكون أمراً تحكمياً، بل ينبغي حسابها بصورة مسبقة وتكون معلومة ومحددة لدافع الضريبة فضلاً عن معرفة كل الامور المتعلقة بالضريبة مثل وقت الدفع، وأسلوب التحصيل(الوادي وعزام، ٢٠٠٧ : ٥٨).

ج - قاعدة الملائمة:

ينبغي أن تجبى الضريبة في الأوقات، وبالطرائق الأكثر ملائمة للمكلف، وبالكيفية الأكثر تيسيرا له. ويُعدّ الوقت الذي يحصل فيه المكلف على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضريبة، كأن تجبى ضريبة الرواتب، والأجور من المكلفين في أوقات استلام الرواتب، أو الأجور، وتجبى ضريبة العقار من المكلفين بعد دفع بدلات الإيجار (الخطيب وطافش، ٢٠٠٨: ٢٨).

د - قاعدة الاقتصاد:

المقصود في الاقتصاد هنا، هو الاقتصاد بنفقات الجباية بحيث يكون الفرق بين ما يدفعه المكلف من ضرائب وما يدخل منها إلى الخزينة العامة أقل ما يمكن. وهذا الأمر يتطلب فرض الضرائب التي تكثر إيراداتها، وتقل نفقاتها. وأن قاعدة الاقتصاد ليس من السهل دوما تطبيقها، فهناك ضرائب يستدعي جمعها عددا كبيرا من العاملين، وهذا يتطلب أعباء، ونفقات مالية مرتفعة (الخطيب وطافش،٢٠٠٨: ٢٩).

المبحث الثالث

الجانب العملي للبحث

يعرض هذا الفصل الجانب التطبيقي للبحث عن طريق وصف أداة جمع بيانات البحث وهي الاستبانة وكيفية تصميمها، ووصف فقراتها،وعرض، وتحليل،ومناقشة نتائجها المستخلصة من

البيانات التي أظهرتها استمارات الاستبيان.كما يقدم تفاصيل عن اختيار العينة، والمدة الزمنية التي يغطيها البحث. ومن أجل تفريغ البيانات التي تم جمعها بوساطة استمارات الاستبيان تم توظيف مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، وهو مقياس فئوي مكون من خمس درجات (١-٥) لتحديد درجة موافقة أفراد عينة البحث على كل فقرة من فقرات أداة البحث، وتحويلها إلى بيانات كمية يمكن قياسها إحصائياً، عن طريق إعطاؤها أوزان نسبية.

أما أهم الأساليب الإحصائية الموظفة في التحليل فقد كانت النسب المئوية للإجابات (التكرارات)، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعاملات الاختلاف لتحديد قوة الاختلافات بين أزواج المتغيرات .

١- وصف فقرات الاستبيان:

طبّقت الدراسة على عيّنة عشوائية طبقية كون أن مجتمع الدراسة مكون من عدة طبقات متجانسة في الوصف الاحصائي لا يمكن ركود أحداها على حساب الاخرى مكونة من (٢٥) شخصاً من موظفي الهيئة العامة للضرائب التي تضمنت على من هم بدرجة مدير، معاون مدير، مسؤول شعبة، مخمن، ومدقق. وقد استغرقت مدة جمع البيانات التي أبتدأت بتوزيع الاستمارة، ومن ثم جمعها من مفردات العينة ما يقارب (٧) ايام، إذ تم توزيع (٣٠) استمارة استبيان على موظفي الهيئة العامة للضرائب/ فرع الديوانية ، وتم تسلم (٢٥) استمارة استبيان صالحة للتحليل .

٢- عرض نتائج الاستبانة وتحليلها

أ- تشخيص واقع المتغير المستقل(نظم المعلومات الضريبية):

يوضح الجدول (١) اراء المجيبين عينة البحث بشأن المحور الاول من الاستبيان المتعلق بنظم المعلومات الضريبية وهي كألاتي:-

١- يتفق المجيبون للفقرة (١٠) "يساعد التعاون والتنسيق بين السلطة الضريبية والدوائر الرسمية ومؤسسات

القطاعين العام والمختلط في رفد نظم المعلومات الضريبية بمصادر دخل المكلف الاخرى"،

جدول (١) اراء المجيبين عينة البحث بشأن المتغير المستقل (نظم المعلومات الضريبية)

الفقرات	أتفق تماماً (٥)		أتفق (٤)		لا أتفق (٣)		لا أتفق تماماً (٢)		محايد (١)		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
م المعلومات الضريبية المستخدمة العامة للضرائب في تحقيق لطة الضريبية.	٨	%٣٢	١٣	%٥٢	٢	%٨	١	%٤	١	٤%	٤,٠٤	٠,٩٣	٠,٢٢
ود نظم معلومات ضريبية كفوءة الهيئة العامة للضرائب على ة عمل السلطة الضريبية .	٩	%٣٦	١٦	%٦٤	–	–	–	–	–	–	٤.٤١	٠,٤٩	٠,١١
المعلومات الضريبية معلومات السلطة الضريبية عن مصادر ين لتمكنها من تحديد مبلغ مستحقة بدقة وكفاءة عاليتين.	٦	٢٤%	١٥	%٦٠	٢	%٨	١	%٤	١	%٤	٣,٩٦	٠.٨٢	٠,٢٠
ود نظم معلومات ضريبية كفوءة ى قيام المكلف بالإفصاح عن الية بكل شفافية وصدق.	٧	%٢٨	١١	%٤٤	٤	%١٦	١	%٤	٢	%٨	٣,٨	١,٠٥	٠,٢٦
المعلومات الضريبية معلومات ى حصر المكلفين بشكل دقيق.	٥	%٢	١٦	%٦٤	٢	%٨	١	%٤	١	%٤	٣٨٢	٠,٩٤	٠,٢٤
د نظم معلومات ضريبية كفوءة ضمان عدم ضياع أدلة الاثبات لمكلف.	٨	%٣٢	١٢	%٤٨	١	%٤	٢	%٨	٢	%٨	٣,٩٦	٠,٧٤	٠,١٧
ود نظم المعلومات الضريبية اعلة على تبني اساليب علمية التقدير كأسلوب التقدير الذاتي.	٦	%٢٤	١٥	%٦٠	٢	%٨	١	%٤	١	%٤	٣,٩٦	٠,٨٧	٠,٢١
ود نظم معلومات ضريبية كفوءة ى تشجيع المكلفين بالامتثال قديم اقراراتهم الضريبية لغرض لضريبي.	٤	%١٦	١٧	%٦٨	١	%٤	٢	%٨	١	%٤	٣,٧٦	٠,٩٤	٠,٢٤
ود نظم معلومات ضريبية كفوءة ى كشف المخالفات من قبل تحديد الجزاءات القانونية	٨	%٣٢	١٢	%٤٨	١	%٤	٢	%٨	٢	%٨	٣,٨٨	٠,٩٤	٠,٢٢
عاون والتنسيق بين السلطة والدوائر الرسمية ومؤسسات العام والمختلط في رفد نظم الضريبية بمصادر دخل المكلف	١٣	%٥٢	٩	%٣٦	٢	%٨	–	–	١	%٤	٣,٩٢	٠,٧٤	٠,١٦
العام	٣٠٣	%٣٦	٤٣٣	%٥٢	٣٩	%٥	٢٣	%٣	٣٤	%٤	٤,١٦	٠,٤٦	٠,١١

وهذا ما يؤكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٩٢) وبانحراف معياري مقداره (٠.٧٤١) ومعامل اختلاف (٠.١٦٦) الذي يمثل نسبة تشتت قليلة. وتدل هذه النتيجة على أن (٩٣.٣%) من المجيبين يتفقون بدرجات اتفاق مختلفة بأن التعاون والتنسيق بين السلطة الضريبية والدوائر الرسمية ومؤسسات القطاعين العام والمختلط يساعد في رفد نظم المعلومات الضريبية بمصادر دخل المكلف الاخرى.

٢- يتفق المجيبون للفقرة (٢) "يساعد وجود نظم معلومات ضريبية كفؤة وفاعلة في الهيئة العامة للضرائب على زيادة كفاءة عمل السلطة الضريبية"، وهذا ما يؤكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤.٣٦) وبانحراف معياري مقداره (٠.٤٩٦) ومعامل اختلاف (٠.١١٢) الذي يمثل نسبة تشتت قليلة. وتشير هذه النتيجة على أن جميع المجيبين يتفقون بدرجات اتفاق مختلفة بأن وجود نظم معلومات ضريبية كفؤة وفاعلة في الهيئة العامة للضرائب تساعد على زيادة كفاءة عمل السلطة الضريبية.

٣- يتفق المجيبون للفقرة (٦) "يؤدي وجود نظم معلومات ضريبية كفؤة وفاعلة الى ضمان عدم ضياع أدلة الاثبات الخاصة بالمكلف"، وهذا ما يؤكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٩٦) وبانحراف معياري مقداره (٠.٧٤١) ومعامل اختلاف (٠.١٧١) الذي يمثل نسبة تشتت قليلة. وتعني هذه النتيجة أن (٩٣.٣%) من المجيبين يتفقون بدرجات اتفاق مختلفة بأن

٤- وجود نظم معلومات ضريبية كفؤة

٥- وفاعلة يؤدي الى ضمان عدم ضياع أدلة الاثبات الخاصة بالمكلف.

٤-يميل اغلب المجيبين للفقرات المتبقية (١، ٣، ٤، ٥، ٧، ٨، ٩) التي يعرضها الجدول (١) الى الاتفاق الجزئي بدرجات اتفاق مختلفة تراوحت نسبها بين (٧٨.٦%) الى (٩٠.٧%). وقد كانت أوساطها الحسابية بين (٣.٩٢) و (٣.٨٨) التي تقترب من الرأي "اتفق"، وانحرافاتها المعيارية بين (٠.٨٢٩) و(١.٠٥٨)، ومعاملات اختلافها بين (٠.٢٠٥) و (٠.٢٦٧) التي تمثل جميعها نسب تشتت مقبولة. ومع ذلك هناك حالات عدم اتفاق بدرجتي عدم اتفاق مختلفتين تراوحت نسبها بين (٢.٦%) الى (١٣.٣%).

يلاحظ من النتائج المتعلقة بالمحور الاول من الاستبيان المتعلق بنظم المعلومات الضريبية المبينة في الجدول (١) أن قيمة الوسط الحسابي العام للمحور المذكور بلغت (٤.١٦) مما يعني أن أراء عينة البحث اتجهت نحو

الاتفاق على فقراته وبانحراف معياري مقداره (٠.٤٦)، ومعامل اختلاف (٠.١١) الذي يمثل نسبة تشتت قليلة.

ب-تشخيص واقع المتغير التابع(العوائد الضريبية):

يوضح الجدول (٢) اراء المجيبين عينة البحث بشأن المحور الثاني من الاستبيان المتعلق بالعوائد الضريبية وهي كألاتي:-

١- يتفق المجيبون للفقرة (٤) "يسهم تزويد السلطة الضريبية بالمقتبسات التي تثبت حصول المكلف على مصادر دخل اخرى الى زيادة العوائدالضريبية"، وهذا ما يؤكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤.٢٨) وبانحراف معياري مقداره (٠.٦٠٠) ومعامل اختلاف (٠.١٣٤) الذي يمثل نسبة تشتت قليلة. وتدل هذه النتيجة على أن (٩٧.٤%) من المجيبين يتفقون بدرجات اتفاق مختلفة بأن تزويد السلطة الضريبية بالمقتبسات التي تثبت حصول المكلف على مصادر دخل اخرى يسهم في زيادة العوائد الضريبية.

٢- يتفق المجيبون للفقرة (٥) "يؤدي نشر القوانين والتعليمات والضوابط الضريبية من قبل السلطة الضريبية الى زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين وبالتالي زيادة العوائد الضريبية"، وهذا ما يؤكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت

قيمته (٤.٢٨) وبانحراف معياري مقداره (٠.٦٤٢) ومعامل اختلاف (٠.١٤٥) الذي يمثل نسبة تشتت قليلة. وتشير هذه النتيجة على أن (٩٨.٧%) من المجيبين يتفقون بدرجات اتفاق مختلفة بأن نشر القوانين والتعليمات والضوابط الضريبية من قبل السلطة الضريبية بطرائق مختلفة يؤدي الى زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين وبالتالي زيادة العوائد الضريبية.

٣- يتفق المجيبون للفقرة (٣) "تؤدي كفاءة موظفي السلطة الضريبية في التحاسب الضريبي على دخول المكلفين الى زيادة العوائد الضريبية"، وهذا ما يؤكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤.١٢) وبانحراف معياري مقداره (٠.٨٠٢) ومعامل اختلاف (٠.١٨٧) الذي يمثل نسبة تشتت قليلة. وتعني هذه النتيجة أن (٩٣.٤%) من المجيبين يتفقون بدرجات اتفاق مختلفة بأن

كفاءة موظفي السلطة الضريبية في التحاسب الضريبي على دخول المكلفين تؤدي الى زيادة العوائد الضريبية.

٤- يتفق المجيبون للفقرة (٧) "يؤدي شعور المكلف بأن الضرائب التي تقوم السلطة الضريبية بجبايتها يتم انفاقها على الاوجه الصحيحة الى زيادة العوائد الضريبية"، وهذا ما يؤكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤.٢٨) وبانحراف معياري مقداره (٠.٩٢٤) ومعامل اختلاف (٠.٢١٦) الذي يمثل نسبة تشتت قليلة. وتفيد هذه النتيجة أن

(٨٢.٧%) من المجيبين يتفقون بدرجات اتفاق مختلفة بأن شعور المكلف بأن الضرائب التي تقوم السلطة الضريبية بجبايتها يتم انفاقها على الاوجه الصحيحة يؤدي الى زيادة العوائد الضريبية.

٥- يتفق المجيبون للفقرة (٦) "يؤدي تعزيز الثقة والتعاون بين المكلف والسلطة الضريبية الى زيادة العوائدالضريبية"، وهذا ما يؤكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤.١٢) وبانحراف معياري مقداره (٠.٧٧٧) ومعامل اختلاف (٠.١٨٢) الذي يمثل نسبة تشتت قليلة. وتدل هذه النتيجة على أن (٩٢%) من المجيبين يتفقون بدرجات اتفاق مختلفة بأن تعزيز الثقة والتعاون بين المكلف والسلطة الضريبية يؤدي الى زيادة العوائد الضريبية.

٦- يتفق المجيبون للفقرة (٩) "يؤدي اعتدال معدلات الضريبة الى تشجيع المكلفين على التحاسب الضريبي وبالتالي زيادة العوائد الضريبية"، وهذا ما يؤكدهُ الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤.١٦) وبانحراف معياري مقداره (٠.٨١٥) ومعامل اختلاف (٠.١٩٨) الذي يمثل نسبة تشتت قليلة. وتدل هذه النتيجة على أن (٨٦.٧%) من المجيبين يتفقون بدرجات اتفاق مختلفة بأن اعتدال معدلات الضريبة يؤدي الى تشجيع المكلفين على التحاسب الضريبي وبالتالي زيادة العوائد الضريبية.

٦- يميل اغلب المجيبين للفقرات المتبقية (١، ٢، ٨، ١٠) التي يعرضها الجدول (٢-٢) الى الاتفاق الجزئي بدرجات اتفاق مختلفة تراوحت نسبها بين (٦٥.٣%) الى (٨٤%). وقد كانت أوساطها الحسابية بين (٣.٢٧) و (٤.١٢) التي تقترب من الرأي "اتفق"، وانحرافاتها المعيارية بين (٠.٨٦٢) و(١.٠١١)، ومعاملات اختلافها بين (٠.٢١٦) و (٠.٢٦٩) التي تمثل جميعها نسب تشتت مقبولة. ومع ذلك هناك حالات عدم اتفاق بدرجتي عدم اتفاق مختلفتين تراوحت نسبها بين (١.٣%) الى (١٧.٤%).

جدول (٢) اراء المجيبين عينة البحث بشأن المتغير التابع (العوائد الضريبية)

الفقرات	أتفق تماماً (٥)		أتفق (٤)		لا أتفق (٣)		لا أتفق تماماً (٢)		محايد (١)		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
اليب المستخدمة حالياً من ة الضريبية في تقدير مبلغ تحصيلها الى تحسين العوائد	٥	%٢٠	١٣	%٥٢	٤	%١٦	١	%٤	٢	%٨	٣,٧٢	٠,٩	٠,٢٦
ز الاحتياطي لجزء من أموال ى تسهيل عملية تقدير مستحقة عليه وجبايتها من ة الضريبية.	٧	%٢٨	١١	%٤٤	٣	%١٢	٢	%٨	٢	%٨	٣,٧٦	٠,٩٦	٠,٢٦
ة موظفي السلطة الضريبية ب الضريبي على دخول ى زيادة العوائد الضريبية.	١٠	%٤	١٢	%٤٨	١	%٤	١	%٤	١	%٤	٤,١٢	٠,٨٠	٠,١٨
د السلطة الضريبية ب التي تثبت حصول المكلف ر دخل اخرى الى زيادة ضريبية.	١٢	%٤٨	١٠	%٤	٢	%٨	–	–	١	%٤	٤,٢٨	٠,٦٠	٠,١٣
القوانين والتعليمات الضريبية من قبل السلطة لى زيادة الوعي الضريبي ين وبالتالي زيادة العوائد	١١	%٤٤	١٢	%٤٨	–	–	٢	%٨	–	–	٤,٢٨	٠,٦٤	٠,١٤
ز الثقة والتعاون بين المكلف ضريبية الى زيادة العوائد	٩	%٣٦	١٣	%٥٢	١	%٤	١	%٤	١	%٤	٤,١٢	٠,٧٧	٠,١٨
ر المكلف بأن الضرائب التي لة الضريبية بجبايتها يتم ى الاوجه الصحيحة الى د الضريبية.	١٣	%٥٢	٩	%٣٦	١	%٤	١	%٤	١	%٤	٤,٢٨	٠,٩٢	٠,٢١
دة في السماحات القانونية لمكلفين الى تحفيز المكلفين لضريبي وبالتالي زيادة ضريبية.	٩	%٣٦	١٣	%٥٢	١	%٤	١	%٤	١	%٤	٤,١٢	٠,٨٦	٠,٢١
ال معدلات الضريبة الى كلفين على التحاسب بالتالي زيادة العوائد	١٠	%٤٠	١٢	%٤٨	١	%٤	١	%٤	١	%٤	٤,١٦	٠,٨١	٠,١٩
ق الغرامات والعقوبات بموجب القانون على مخالفين لأحكامه الى الحد الضريبي وبالتالي زيادة ضريبية..	٨	%٢٣	١٤	%٥٦	١	%٤	١	%٤	١	%٤	٤,٠٨	٠,٩٢	٠,٢٣
عام	294	% 32	448	% 50	54	% 6	15	% 2	89	% 10	4,06	.,47	0,17

يلاحظ من النتائج المتعلقة بالمحور الثاني من الاستبيان المتعلق بالعوائد الضريبية المبينة في الجدول (٢) أن قيمة الوسط الحسابي العام للمحور المذكور بلغت (٤.٠٦) مما يعني أن أراء عينة البحث اتجهت نحو الاتفاق على فقراته وبانحراف معياري مقداره (٠.٤٧)، ومعامل اختلاف (٠.١٧) الذي يمثل نسبة تشتت قليلة.

٣- اختبار فرضية البحث (تحيل فرضية الارتباط) :

افترض البحث الفرضية الرئيسة العدمية والتي مفادها "**لاتوجد علاقة ارتباط ذات دلالة أحصائية بين نظم المعلومات الضريبية والعوائد الضريبية**"، وفيما يأتي تفصيلاً لإثبات هذه الفرضية:

يوضح الجدول (٣)علاقة الارتباط التي افترضتها فرضية الارتباط الرئيسة، إذ يبين الجدول المذكور وجود علاقة ارتباط ايجابية معنوية بين نظم المعلومات الضريبيةوبين العوائد الضريبية.بلغت قيمة معامل الارتباط (**0.83)، وهذه النتيجة تقودنا الى نفي فرضية البحث العدمية التي مفادها "**لاوجود علاقة ارتباط ذات دلالة أحصائية بين نظم المعلومات الضريبية والعوائد الضريبية**"وقبول الفرضية البديلة بوجود ارتباط ذو دلالة احصائية معنوية عالية بين نظم المعلومات الضريبية وبين العوائد الضريبية.

جدول (٣)

قيم الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع

علاقات الارتباط			
		نظم المعلومات الضريبية	العوائد الضريبية
نظم المعلومات الضريبية	معامل ارتباط سبيرمان	1	.831**
	درجة المعنوية (طرفين)		.000
	N	75	75
العوائد الضريبية	معامل ارتباط سبيرمان	.831**	1
	درجة المعنوية (طرفين)	.000	
	N	75	75
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

١- الاستنتاجات

١- أن أي نظام ضريبي مهما بلغ من درجات الكمال والرقي لا يستطيع أن يحقق النتائج والاهداف المطلوبة التي تسعى السلطة الضريبية الى تحقيقها ما لم تكن هناك نظم معلومات ضريبية كفؤة وفاعلة تمكن القائمين عليها من حصر دخول المكلفين الخاضعة للضريبة بدقة وموضوعية.فضلاً عن تسهيل عملية التحاسب الضريبي بالنسبة لموظفي الهيئة العامة للضرائب والمكلفين.

٢- تعد نظم المعلومات الضريبية بمثابة عصب اغلب السلطات المختصة في مجال المنظومة الضريبية والمتمثلة بالسلطة الضريبية كقناة تنتقل وتمر من خلالها المعلومة. وهي التي تسهم بربط فروع الهيئة واقسامها ببعضها البعض.

٣- تتأثر العوائد الضريبية بمدى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات الضريبية المعتمدة من قبل السلطة الضريبية لما لها من دور مهم وفاعل في حصر دخول المكلفين الخاضعة للضريبة وفي دعم واسناد عملية التحاسب الضريبي.

٤- على الرغم من محدودية الامكانات المادية، والفنية لدى الدوائر الرسمية، ومنشأت القطاعين العام والمختلط؛ الّا أن هناك تعاون مستمر من لدن تلك الجهات مع الهيئة العامة للضرائب في رفد نظام المعلومات لديها بالمقتبسات اللازمة التي تؤيد وجود معاملات، وتعهدات مع المكلفين الخاضعين للضريبة.

٢- التوصيات

١- وضع برنامج اصلاح ضريبي يركز بوضوح على تطوير نظم المعلومات الضريبية التي تسهم في تطوير جميع جوانب النظام الضريبي لما لذلك من دور مهم وفاعل في عمليتي حصر دخول المكلفين وفي احتساب الضريبة المستحقة عليهم.

٢- التوسع في التعامل مع نظم المعلومات الضريبية خاصةً في مجال توفير معلومات حديثة وضرورية عن جميع انشطة المكلفين الخاضعة للضريبة.

٣- ضرورة قيام السلطة الضريبية بتطوير نظم معلوماتها الحالية، إذ أن هذا التطوير يمكن أن يحقق أثراً وقائياً بين المكلفين من خلال أقناعهم بأن التهرب الضريبي عملٍ غير مجدٍ عندما يرى هؤلاء بأن لدى السلطة الضريبية نظم معلومات ضريبية كفؤة وفاعلة لكشف المخالفات وايقاع الجزاءات القانونية بمرتكبيها مما ستدفعهم أو ستدفع عدداً كبيراً منهم نحو الاقتراب من هدف التصريح الطوعي بحقيقة تعاملاتهم الاقتصادية والمدخولات التي يحققونها، وبالتالي زيادة العوائد الضريبية.

٣- التأكيد على ضرورة التنسيق، والتعاون بين الدوائر الرسمية، ومؤسسات،ومنشأت القطاعين العام، والمختلط وبين السلطة الضريبية في رفدها بالمعلومات (المقتبسات) التي تؤيد مزاولة المكلفين لمختلف الانشطة الاقتصادية لغرض تحسين واقع الايرادات الضريبية.

المصادر

أولا– القوانين والأنظمة:

١– قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل.

ثانياً– المصادر العربية:

أ- الكتب:

١– احمد، **علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق**، شركة العاتك لصناعة الكتاب، الطبعة الاولى، القاهرة، ٢٠١٢.

٢– ابو حشيش، **دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠٤.

٣– الجنابي، **المالية العامة والتشريع المالي**، طبعة منقحه، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩.

٤– الجنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، الدار العربية للقانون، بغداد، ١٩٩٠.

٥– الحسون، والقيسي، **النظم المحاسبية**، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الاولى، بغداد، ١٩٩١.

٦– الخطيب، وشامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠٣.

٧– الخطيب، وطافش، **الأصول العلمية والعملية في المحاسبة الضريبية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠٨.

٨– العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، الجزء الاول، الطبعة الثانية، عمان، ٢٠١١.

٩– العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، الجزء الاول، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠٩.

١٠– الفريجات، **المحاسبة في علم الضرائب**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠٩.

١١- الوادي، وعزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠٧.
١٢- الوادي ، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، ٢٠١٠.
١٣- الواسطي، **اقتصاديات المالية العامة**، مطبعة المعارف، الطبعة الاولى، بغداد، ١٩٧٣.
١٤- خصاونه، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠١٠.
١٥- دراز، وأبو دوح، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٦.
١٦- سمحان، حسين محمد والوادي، محمود حسين وخريس، إبراهيم والذيبة، زياد، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠١٠.
١٧- عفانه، **المحاسبة الضريبية**، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠٤.
١٨- علوان، والزياني، **ضريبة القيمة المضافة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠٨.
١٩- محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٤.
٢٠- موسكوف، **نظم المعلومات المحاسبيةلاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٩.
٢١- نور ، **الضرائب ومحاسبتها**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠٣.

ب- البحوث والدراسات:

١- عبد، خالد حامد، **استخدام نظم المعلومات الضريبية وانعكاساتها على الحد من التهرب الضريبي**،بحث مقدم ضمن وقائع المؤتمر العلمي الاول الذي اقامه المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد تحت شعار دور العلوم المحاسبية والمالية في النهوض بواقع المؤسسات الاقتصادية في العراق للفترة من ٨-٩/٣/٢٠١١.

ج-الاطاريح والرسائل الجامعية:

١- الزهيري، **مدى إسهام نظام المعلومات الضريبي في تطوير العمل الضريبي**، رسالة دبلوم عال معادلة للماجستير مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.